



الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
الجهاز المركزي للرقابة المالية

ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠

أصدر الجهاز المركزي للرقابة المالية تقريره السنوي لعام ٢٠٢٠ متضمناً نتائج أعماله في كافة القطاعات (الإداري - الاقتصادي - التحقيق - التأشير) .

حيث تضمنت خطة الجهاز المركزي لعام ٢٠٢٠ تدقيق قيود و صرفيات وحسابات ما يزيد عن / ٣٧٠٠ / جهة عامة إضافة إلى تأشير ما يزيد عن / ٢٥٦٠٠٠ / صك لمختلف الأوضاع الوظيفية للعاملين بالإضافة إلى التحقيق بـ / ١٨٩ / قضية مكتشفة من قبله أثناء تنفيذ مهامه الدورية.

وقد بلغت إجمالي المبالغ المكتشفة والتي طلب استردادها واتخاذ إجراءات بحق المخالفين ما يقارب من / ٦,٧١٩,٧٢٨,٧٤٤ / ل.س استرد منها فعلياً لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يقارب / ٢,٢٨٥,٣٣٣,٦٩٠ / ل.س أي نسبة ٣٤% تقريباً خلال العام ويتم متابعة الجهات العامة وتتبع ردودها لتحصيل كافة المبالغ المتبقية إضافة لتنفيذ توصيات ومقترحات الجهاز المركزي .

إضافة لذلك تم اكتشاف مبالغ مالية بالعملة الأجنبية وفق مايلي :

/ ٢٦٥٤٨٣ / دولار إضافة إلى / ١٥٢٠٩١ / يورو .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عمل الجهاز المركزي وخبطه السنوية لاتقاس بحجم المبالغ المكتشفة والمستردة باعتباره جهة رقابية فنية متخصصة بتدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات العامة والقضايا التحقيقية المشار إليها هي نتيجة أعمال الجهاز أثناء تنفيذ مهامه المحددة بالمرسوم التشريعي رقم / ٦٤ / لعام ٢٠٠٣ .

حيث نصت الفقرة / أ / من المادة / ٢٣ / من المرسوم التشريعي / ٦٤ / على مايلي :

" يتولى الجهاز المركزي التحقيق في المخالفات المالية كافة وكذلك المخالفات الإدارية والاقتصادية والجزائية التي ينجم عنها آثار مالية والمكتشفة من قبله أثناء قيامه بأعمال رقابته أو المحالة إليه حسب نصوص هذا المرسوم التشريعي " .

نتائج أعمال الجهاز في القطاع الاقتصادي :

بلغ عدد الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي ما يعادل /١٠٥٦/ جهة عامة منها /٢٥٠/ جهة عامة رئيسية (شركة - مؤسسة) تتطلب حساباتها إصدار قرار قبول وقد تبين أثناء متابعة تلك الجهات لإنجاز حساباتها تأخر مايقارب من /٧٩/ جهة عامة في إنجاز حساباتها الختامية لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١ تصدرت وزارة الصناعة الجهات الأكثر تراكمًا بإنجاز الحسابات ويعود ذلك لأسباب متعددة منها فقدان العديد من أصول وممتلكات الشركات والمؤسسات وتدميرها بسبب الحرب وعدم معالجة هذه المفقودات وفق تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٤٥ لعام ٢٠١٥ وقد قمنا بحصر التراكم لدى مختلف الوزارات والجهات التابعة لها وتم إبلاغها للسادة الوزراء والطلب من كافة الجهات العامة التي لديها تراكم محاسبي بالتنسيق الفوري والمباشر مع الجهاز المركزي لإعداد البرامج الزمنية اللازمة لإنجاز التراكم المحاسبي وفق تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ١/١٤٦٠١ تاريخ ١٣/١٠/٢٠١٩ .

وقد بلغت نسبة تدقيق القوائم المالية الواردة إلى الجهاز المركزي ٩٥% من القوائم كما أصدر الجهاز المركزي خلال عام ٢٠٢٠ مايعادل /١١٣/ قرار قبول ويتم متابعة دراسة القوائم المالية وإصدار قرارات القبول المتعلقة بها بعد إجراء التعديلات المطلوبة على هذه القوائم بموجب ملاحظات الجهاز المركزي الواردة ضمن تقاريره التدقيقية .

كما يقوم الجهاز المركزي بالتحقيق بأسباب الخسائر في الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي عملاً ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٥/ب/١٥/٩٠٥٥ تاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٥ ويتم إبلاغ نتائج التحقيق في الخسائر إلى السادة الوزراء المعنيين ، وكانت أكثر الوزارات خسارة وزارة الكهرباء والشركات التابعة لها وذلك نظراً للفارق الكبير بين تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي وسعر مبيعه للمواطن ضمن سياسة الدعم المقدمة من الحكومة وقد تجاوزت خسارة شركتي كهرباء دمشق وريف دمشق فقط خلال عام ٢٠١٨ مايقارب من /٢٩٢/ مليار ليرة سورية .

ونشير إلى أهم الصعوبات التي واجهت عملنا خلال عام ٢٠٢٠ والمتمثلة :

بضعف الكوادر المالية والمحاسبية لدى غالبية الجهات العامة الأمر الذي يعرقل إجراء التصحيحات اللازمة على القوائم وتعديلها وفق توصيات الجهاز .

إضافة إلى عدم تجاوب بعض الجهات العامة بتنفيذ ملاحظات وتوصيات الجهاز المركزي وهذا مادعانا لإصدار القرار رقم /٣٥/ تاريخ ١٦/١/٢٠٢٠ بناءً على قرار المجلس الأعلى للرقابة المالية

والمتمضمن تفويض كافة فروع الجهاز بالتحقيق بمخالفة عدم الرد على ملاحظات الجهاز المركزي وتحميل المسؤوليات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسؤولين عن عدم الرد وذلك استناداً لأحكام الفقرة /أ/ من المادة /٢٨/ من المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ .

ملخص نتائج أعمال الجهاز في القطاع الإداري :

بلغت عدد الجهات العامة الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي في القطاع الإداري /٢٧٢٦/ جهة عامة إضافة لوجود تراكم غير مدقق بسبب ظروف الحرب التي عاشتها سورية مايعادل /٢٨٣٠/ دورة مالية تركزت معظمها في محافظات (حلب - الرقة - الحسكة - دير الزور) .

وقد صدر عن الجهاز المركزي خلال عام ٢٠٢٠ مايعادل /٩٧٩/ قرار قبول للجهات العامة ذات الطابع الإداري .

ولم تقتصر خطة عام ٢٠٢٠ على تدقيق قيود وصرفيات تلك الجهات إنما تم تنفيذ العديد من المهام خارج الخطة ومنها إجراء الجرد الفعلي لكافة مستودعات محافظة دمشق وتم وضع الآلية اللازمة لضبط عملية إدخال وإخراج المواد إضافة إلى المباشرة بالتحقيق في بعض القضايا التي تم اكتشافها أثناء تنفيذ عمليات الجرد .

وبغية إنجاز وإنهاء التراكم تم إبلاغ كافة الجهات العامة لاتخاذ مايلزم لإنجازها وتقديمها للجهاز المركزي وذلك في ضوء أحكام تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٦١٥ تاريخ ٢٩/٧/٢٠١٩ المتعلق بالآلية المعتمدة الواجب اتباعها لمتابعة إصدار قرارات القبول للوحدات الحسابية المستقلة التي تدخل بالموازنة العامة للدولة وفق مبدأ الصوافي .

ملخص نتائج أعمال الجهاز المركزي بقطاع التأشير :

بلغت عدد الصكوك الواردة إلى الجهاز المركزي /٢٥٧٠٦٤/ صك أنجز منها فعلياً /٢٥٦٨٢١/ صك وبنسبة انجاز ٩٩.٩% .

كما بلغت عدد المسابقات المعتمدة خلال العام /٩/ مسابقات إضافة إلى /١٠/ اختبارات وقد قمنا خلال العام بعقد عدة ورشات عمل على مستوى المحافظات بهدف توحيد منهجية العمل وتبسيط الإجراءات واعتماد نماذج موحدة للصكوك ، كما تم عقد عدة اجتماعات مع الكوادر الإدارية لدى بعض الجهات (وزارة التربية - وزارة التعليم العالي) بهدف تدارك الأخطاء وعدم تكرارها اختصاراً للوقت والجهد.

ما يتعلق بتأهيل وتدريب الكوادر البشرية : فقد قمنا خلال العام ٢٠٢٠ بتنفيذ عدة خطط للتدريب الداخلي والخارجي تركزت خطة التدريب الداخلي على الدورات المقامة من قبل الجهاز المركزي لمفتشيه إضافة إلى دورات في مركز التدريب والتأهيل المصرفي وفي مركز تطوير الإدارة والإنتاجية واستكمال برنامج ماجستير الرقابة والتدقيق بموجب الاتفاقيات الموقعة مع المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA) وجامعتي حلب وتشرين.

ولعل الأبرز خلال عام ٢٠٢٠ هو النشاط التدريبي على المستوى الخارجي بالتنسيق مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حيث شارك الجهاز المركزي بأكثر من ١١/ لقاء تدريبي كان أبرزها مبادرة الاستراتيجية وقياس الأداء والابلاغ والتي استمرت لمدة ٤/ أسابيع قدم بعدها الجهاز المركزي تقرير الأداء بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٠ ثم تابع هذه الندوات وشارك بالمكون الثاني والمتضمن التدريب على التخطيط الاستراتيجي والتي استمرت من تاريخ ٢٣/١١/٢٠٢٠ ولغاية ١٥/٤/٢٠٢١ والتي سينتج عنها اعتماد الخطة الاستراتيجية للجهاز المركزي للرقابة المالية.

في المجال الصحفي : تم احداث الموقع الرسمي للجهاز المركزي بتاريخ ١٨/٥/٢٠٢٠ على الرابط www.cofc.gov.sy وادرج ضمن الموقع نافذة خاصة تحت عنوان منبر المواطن بحيث يستطيع أي مواطن تقديم شكوى من خلالها مع الحفاظ على سرية المعلومات المقدمة ،وتم احداث ايميلات جديدة لكافة إدارات وفروع الجهاز لتسهيل عملية التواصل الداخلي ولتخفيف المراسلات الورقية .

كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع الجامعة الافتراضية للاستفادة من خدمات برمجية وتدريبية من خلال إقامة منظومة التواصل عن بعد والمؤتمر الفيديوي الحي وذلك بسبب ظروف ازمة كوفيد ١٩ وحرصا على التواصل الفعال مع الإدارات والفروع ضمن شروط التباعد حرصا على الصحة والسلامة العامة.

